بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

كلية اللغات

ترجمة الصفحات من (300-350) من كتاب "موسم الأمل" لمؤلفه ألان هيرسون

A Translation of the Pages from (300-350) of the Book Entitled "Season of Hope" By : Alan Hirsch

بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير الآداب في الترجمة

إعـــداد الدارس:

عبد الباقي أحمد عبد الباقي عامر

إشراف:

د. عباس مختار محمد بدوي

2020م

الآية الكريمة

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ۖ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية 32

اهـــــــــــــــداء

أهدي هذا البحث الى كل من ساهم في اخراجه.

أهدي هذا البحث المتواضع راجيا من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح.

الشكر والعرفان

الشكر اولا لله سبحانه وتعالى الذي امرنا بالشكر والعمل به كما قال تعالى (اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا ۚ) 1 .

الحمد لله تعالى الذي انار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا الى انجاز هذا العمل .

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان الى الدكتور / عباس مختار محمد بدوى ولكل من ساعدنا من قريب او من بعيد على انجاز هذا العمل .

الفهرس

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
1	الآية الكريمة	
2	الاهداء	أ
3	الشكر والعرفان	ب
4	الفهرس	ج
5	تحرير التجارة والبطالة.	3-1
6	سعر الارض للعمل في جنوب افريقيا	9-4
7	تحدي المهارة	19-9
8	الوصول الى المملكة الاقتصادية	21-20
9	تركيز الفلكية	25-21
10	تركيز السوق	37-25
11	حماية مصالح التجارة البيض	43-37
12	استراتيجيات التمكين الاقتصادي الاسود	50-44

المقدمة :

ان اهم القضايا التي تتعلق بهذا الصدد تتخلص في بعض الاشياء ومن اهمها التجارة في جنوب افريقيا وتحريرها ومعاش الناس والايدي العاملة والفقراء العاطلين عن العمل وبعض الاتفاقيات التي تعمل على اصلاح معاش الناس في الانتاج والانتاجية.

من اهم الاسباب التي ادت الى اختيار هذا الكتاب لانه يناقش قضايا تتعلق بمعاش الناس وجميع المشاكل الصحية والتعليمية وتطرح حلولها وايضا تطوير الذات والتنمية البشرية والحلول المقترحة للتقليل من نسبة الفقر ولعل من الاسباب التى ادت الى اختيار هذا الكتاب انه يناقش حلول ومقترحات ومعالجات للعاطلين عن العمل وكيفية توظيفهم وتحرير الاقتصاد والتجارة العالمية .

ولا نذكر ان قد واجهتنا مشاكل في ترجمة هذا الكتاب لانه اجمل الكتب ترجمةً واوضحها فهما وربما يوجد بداخل هذا الكتاب واقعا نعيشه في بلادنا الحبيبة و افريقيا .

ولعل أهم القضايا التنطيمية فى هذا الصدد تهم القدرة على مد اتفاقيات المفاوض تشمل نجد الاطراف على سبيل المثال الى المدن الصغيرة صلاحيات لجنة ظروف العمل للعمال نجد المتمثلة فى مجلس التفاوض .

ومثال تحديد الاجور فى القطاع الحكومى ويجب ان تدار الثلاثة جميعا بعناية لتجنيب تقديم عطاءات للاشخاص العاطلين عن العمل خارج النظام .

*تحرير التجارة والبطالة "

كان هنالك نقاش ساخن حول برامج التجارة على العمالة فى تقديم مبكر لقمة الوظائف حيث النقابات العمالية ، على وقف الافكار الضارة لتحرير التجارة على العمالة ، حيث قامت جنوب افريقيا بتخفيف التعريفات الفردية الى اقل من الاتفاقات العامة المتعلقة بالتعريفات والالتزامات التجارية والتى ادت الى فقدان الوظائف .

يجب زيادة الاتفاقيات حتى تصل الى الاتفاقيات العامة بشان التعريفات الجمركية وموتمر اسعار التجارة الملزم لنقابات عمال جنوب افريقا فى عام 1998م ولكن يصعب تقيم الادلة على العلاقة بين تحرير التجارة والعمالة لاسيما على اساس القطاع .

ولاحظ سايمون روبرش الخبير الاقتصادى فى جوهانسبيرح انه على تفسير عام وعلمى بشان اثار البرنامج اصلاح التعربفة الجمركية على النمو وانفعاله وانه لايمكن فهم التطورات الاخيرة .

الا من خلال دراسة العوامل المحددة للقطاعات التعريفية مع الهيكل الصناعى وفشلت الدراسة القطاعية فى تحقق نتائج متسقة وفى بعض القطاعات ارتفعت الصادرات وفرص العمل فى حين انخفض الانتاج والعمالة راكده او منخفضة .

وبالنسبة للتصنيع بشكل عام فقد نمت الصادرات بشكل مطرد ولكن الوظائف ظلت راكدة او منخفض رويدنس 1998/26م .

وهنالك اتجاه لوحظ هو ان الكثير من القوة فى الصادرات المصنعة جاءت من قطاع التحويلية الاكثر كثافة بينما توجد نسبة كبيرة من الزيادة فى الواردات من قطاع العمل المكتشف.

ومع ذلك هنالك تجارب واسعة اخرى اكتشفتها دراسة اجرتها منظمة العمل الدولية ، وهى ان الوظائف التى اكتسبت عموما فى القطاع غير قابلة للتداول والاستيراد .

وفقدت من قطاع التصدير على الرغم من نمو الانتاح والصادرات فى هذا القطاع ووجدت ايضا ان القطاع الذى خفضت فيه التعريفة الجمركية كان افضل اداء فيها يتعلق بالانتاج والصادرات وفرص العمل والاجور الانتاجية .

جزء من التفسير هو ان قطاع التصدير قد اطرا الى تبسيط فى ضوء ارتفاع درجة الحرارة التنافسية واختفاء دعم الصادرات .

انتهى العمل الاكاديمى الاخير الى استنتاجات مماثلة من الممكن التوصيل الى افتراض سياسين يوليبنى.

يمكن للمروء ان يقترح ان التحرير مخطئ اذا كان االقتصادات غير قادر على المنافسة بشكل كاف فى الصناعة التى تمتص العمالةالمشكلة هى ان القطاعات الكثيفة راس المال هى التى تجنى فوائد التصدير لانها ذات الكفاءة العالية .

والبديل هو معالجة المشاكل فى العمل وتحسين العدالة الرخيصة الماهرة بما فيه الكفاية وازالة الفبضان التى تعترض الاستثمار فى القطاعات الكثيفة للعمالة حتى يمكن استغلال مكاسب القوة فى القطاعات التى تستوعب العمالة .

ضع فى اعتباره الى بعض الدراسات الغرض الرئيسى منها الاصلاح التجارى وازالة تشوهات الاسعار فى السوق المحلى .

كما حاول الوزير البك اروبيت فى عرضه لقمة الوظائف ثم تصميم برنامج اصلاح التعريفة الجمركية لحث الشركات المحمية سابقا على ان تصبح اكثر كفاءة وخفض مستويات التكلفة المحلية بحيث تكون اقرب الى ومستويات التكلفة العامة العالمية ..

وهذا يجعل الاقتصاد اكثر قدرة على المنافسة ويشجع الاستثمار ويخلق فرص للعمل ولكنه لن يؤدى بالضرورة الى نتائج .

يمكن التنيؤ بها على اساس القطاع الفرعى مالم يكن المحلل هو حساب لجميع الخصائص التى احبطت سابموت روبراس فى دراسته .

سيكون هنالك ابضا تاخيرات بين الاثار السلبية والايجابية فى بعض القطاعات .

ويجب ان تكون منحى الطلب وعلمى العماله على شكل النتيجة المتوقعة للاصلاح سياسية تجارية مهمة .

***سعر الارض للعمل فى جنوب افريقيا :**

هنالك نقطة اساسية واضحة اى حد مايجب ابرازها هنالك عدد قليل جدا من السلع المصنعية والتى من المحتمل ان تكون جنوب افريقيا قادرة على المنافسة فيها .

سيكون قطاع العمل المكشف التنافسى هو القطاع الذى يستطيع فيه منتجو جنوب افريقيا استغلال ميزة اساسية مثل الوصول الرخيص او الخاص الى الموارد الطبيعية .

وترتيب السوق التفصيلى وبعبارة اخرى ، بصرف النظر عن مقدار مرونة سوق العمل او انخفاض قيمة العمالة ،

لن يكون لدى جنوب افريقا ابدا عشرات الالاف من العمال الذين بضنعون احزيه نابك للتصدير مثل فيتنام او تايلاند .

لها ذاع لان احد الاسباب هو قوة النقابات العمالية الى جانب ثقافة حقوق الانسان فى المدن.

الجدولان ادناه 1–5 و2–5 يوضح نمو حقوق العمال واستمرار التشرد العمالة فى جنوب افريقيا الديمقراطية وايضا سبب اخر هو ارتفاع الاجور نسبة ادى الى ارتفاع التكلفة المعيشية فى جنوب افريقيا .

ورفع نظام الفصل العنصرى تكاليف المعيشة لجميع سكان جنوب افريقيا وخاصة الفقراء وواحد من التكاليف الرئيسية هو تحديد موقع الفصل العنصرى السكنى (قسم النقل 1998) يقع العمال الفقراء على بعد اميال من اماكن عملهم المختلفة .

وغالبا مايكون بعيدا عن الخدمات التجارية والعامة كان نظام المواصلات العامة قد انهار عمليا يزالون عام 1994م ولم يخدم النظام العام بعض المواقع البعيدة والجديدة على الاطلاق

على الرغم من ان خدمات النقل العام بداءت فى تحسين فى ظل الحكومة الديمراطية الجديدة والا ان الضغوط للحد من العيش الحكومة اجبرتها على خفض الاعانات التى ربما ساعدت الفقراء العاملين على استخدام وسائل النقل العام وتدهور الوصول من الخدمات العامة يشمل فى التعليم والصحة والضمان الاجتماعى للافارقة تحت نظام الفصل العنصرى يعنى انخفاض الاجور الاجتماعية .

توقيعة	الاغراض الرئيسية	اسم القانون
1995	اطار للمفاوضة الجماعية	علاقة العمل يالفعل
1996م	حقوق النقابات /الحق –الاضراب والفصل ، ادخال منتديات العمل الطوعية وحل النزاعات	
1997	يوفر اطار التطبيق والمعايير الدنيا للعمال الذين لايشملهم جيش الرب للمقاومة والمجموعات الشاملة المعايير الدنيا لساعات العمل شروط الاجازة اجراءات الفصل ، اجر العمل الاصناعى ، والقيود المرفوضه على استغلال الاطفال	الشروط الانسانية لقانون العمل
1998	اطار العمل لخطط واعداد التقارير	المساواة فى التوظيفالعمل
	تنفيذ وازالة العرف والتميز من الجنسين فى الشركات الكبرى	تطوير المهارات
1999	من 1% بداء من 5% من الشركات فاتورة الاجور السنوية والتى يمكن استعادتها اذا ابلغت الشركة عن اتفاق معادل التدريب معتمد من قبل هيئة اصدار الشهادات مستقلة او يتم استخدامها لتدريب العمال الاخرين او العمال	تطوير المهارات

والاكثر من ذلك هو ان الاجور المكتسبة فى جنوب افريقيا تمثل نسبة عالية فى معظم الاسر المعيشية وهو دخل اكثر.

مما هو عليه الحال فى بعض بلدان افريقا المحيطة ، حيث كثير من العمال يحصلون على دخل غير الاجور غالبا مايكون مستمدة من ممتلكاتهم الرئيسية .

من جنوب افريقا كان الطرد من الارض اكثر احتمالا فى ظل صورة مفرغة من الاستعمار الاستيطانى مقارنة بما كان عليه الحال من معظم بدان افريقا حيث كانت مصالح المستوطين اضعف .

ولايوجد فى افريقا دخل معيشى زراعة كبير ولها اجر اجتماعى كافى للاسرة العاملة .

اذا كانت مستويات المعيشة فى الواقع اعلى بمقدار 15مرة فى جنوب افريقا منها فى موزنبيق ، تنزانيا .

فستكون الهجرة الغير شرعية اعلى بكثير من مستويات المرتفعة الحالية سوف يستغرق الامر بهض الوقت لخفض تكالبف المهيشية ودفع الاجر الاجتمعى للفقراء والفقراء العاملين فى جنوب افريقيا .

لقد ساعدت تحرير التجارة بالفعل من خفض تكلفة معيشية فقراء الحضر وهنالك احتمال هبوط اخر للاسعار الجدول 2-5 يوضح الاشخاص الذين فقدوا ابام الاضراب فى جنوب افريقيا فى عام 1990-2002م

اشخاص فقدوا	العام
2200.000	1990
1000.000	1991
31.0.000	1992
2400.000	1993
2500.000	1994
870.000	1995
1700.000	1996
650.000	1997
2300.000	1998
310.000	1999
500.000	2000
1250.000	2001
945.000	2002
700.000	2003

المصدر وفق لمستشار العمل

فى 30 مارس عام 2004م وصى اندلارلبفى وزملائه فى تقرير مستخرج من شركة تجارية عن ضريبة البضائع المدفوعة الاجر فى جنوب افريقيا .

يتحسن الاجر الاجتماعى مع وصول الفقراء العاملين على خدمات صحية وتعليمية افضل .

وفى المستقبل يمكن للسياسات السكنية والنقل الجديد فى المناطق الحضرية ان يساعد ايضا .

مع تحسين تكلفة المعيشة والاجور الاجتماعية للطبقة العامة ومع زيادة عدد العمال المهرة شكل مناسب ينبغى ان تحول المنافسة من اجل التوظيف دون ارتفاع تكلفة العماله سرعة كبيرة .

فى غصون ذلك من المهم التاكد على ان فرص التوظيف للفقراء مما يسميه الرئيس امبيكى الاقتصاد الثانى (الفقراء المهمشين) لاشى سبب القيود التنظيمية غير المناسبة .

تحدى المهارات :

تشرط ازمة المهارات فى جنوب افريقيا التحديد الذى يواجه العديد من البلدان الاخرى من بعض النواحى ولكنها فريدة من نوعها بطرق مهمة من عارض الخادم.

ان مايستند له فيه مع بقية العالم هو ان هيكل الاقتصاد فد بتغير بوتيرة اسرع من المؤسسات التى تنقل التعليم المهارات .

كان انخفاض العمالة فى المناجم والمزارع ، وفى بعض القطاعات الاخرى والارتفاع المتكرر لفرص العمل فى قطاع الخدمات والمزيد من الوظائف الماهرة فى قطاع الصناعات التحويلية وراماتيكية فى جنوب افريقيا كما فى اى بلد اخر .

انحفض التوظيف فى مجال التعريف نحو 40% فى عام 1990م فى حين ان العمالة من قطاع الخدمات المالية ارتفعت نسبة 300% تحديدا.

اكثر الاسباب التاريخية بجنوب افريقيا هى ضعف العرض من العمال المهرة تم وصف الضرر الذى لحق به نظام التعليم العام الذى قام به الفصل العنصرى بايجاز فى فضل سابق

لقد تضرر نظام التدريب الصناعى على فدع المساواة من قبل احمد الاطراف .

ونعنى شروط الوان الوظيفة انه لافائدة من توفيق الافارقة كحرفيين وكان من غير القانون منح التلمزة الصناعية .الافارقة بالاضافة الى ذلك كان نظام التدريب الصناعى متاخرا من اتجاهات الصناعية الحديثة .

وقد تم الاعتراض بهذا من قبل تقارير مفصلة من قبل لجنة القوة العاملة الوطنية ومجلس التدريب الوطنى الذى نشر من اوائل 1980م واوائل السبعينات .

وكانت المشكلة ان استمرار الفصل العنصرى يعنى ان الاصلاح الذى افترضه اللجنة كان من الصعب تنفيذه .

كان نظام التعليم متقلبا وكان نظام التدريب لا هو كنديا ونجد مبرمج ولايزال شريط الالوان مستمداً.

وكانت النتيجة انعدد الاشخاص الزين يخلقوا تدريبا من برنامج المؤسسات انخفض بشكب كبير من 75% حيث من عام 1996م نعرض 58.736 شخصا للتدريب الصناعى منهم 29.826 ضروريا فى التدريب الصناعيين الى 152870 منهم 16577 فقط من المتدربين .

ان نظام التدريب الصناعى اخذ من التفكيك ولم يحل محله بعد نظام اكثر حداثة وغير عرفى والنتيجة هى مايسمى الان على نطاق واسع عدم التوافق بين العرض من العمالة (غبر المهرة) والطلب على العمالة (المهرة) فى جنوب افريقيا .

ويقدر ادراج ؟؟ من كبير الاقتصاديين فى بنك ستاندر ان حوالى 300.000 وظيفة لاتزال شاغرة من جنوب افريقيا بسبب نقص العمالة الماهرة بشكل مناسب (ABEDION2004) .

كان يمكن التكهن بان جنوب افريقيا ستحصل على استشارات محلية واجنبية اكبر بكثير لو كان هناك عدد كاف من الاشخاص المهرة بشكل مناسب .

تعود استجابة الحكومة للسياسات نقابة العمال فى جنوب افريقيا التى سبقت الحصول على تدريب صناعى لدعم المهارات المتعددة والتطورات الاوسع .

نطاقا العمال وكان الدافع وراء استراتيجية تطوير المهارات فى قسم العمل بعد عام 1994م هو ادريانيبرد الذى قام قبل عام 1994م للنقاش حول التدريب الصناعى فى مؤتمر نقابات جنوب افريقيا كمسئول فى نقابات عمال المعادن والحلفاء .

ظهرت الورقة الخضراء للموارد البشرية فى عام1996م وتليها الورقة الخضراء للاستراتيجية تطوير المهارات فى عام1997م وقانون تطوير المهارات فى عام 1998م واخيرا فى عام2009م اطلق وزير العمل استراتجية تطوير المهارات الوطنيةعام2004م .

اخر اسباب تمديد هذه العملية نشر ادريان يبرد ورقة توضح المقترحات فى عام 1999م. كان سبب الوضع الاستشارة العميق للتطورات السياسية التى اعتمدتها وزارة العمل كان على جميع اصحابه العمل المصلحة الالتزام بنقابات اصحاب العمل التى يوفيها التدريب والنقابات

وكان هنالك عامل اخر يتمثل فى احجام الخزانة الوطنية عن الموافقة على نظام تمويل م؟؟ لكن فى النهاية كانت الخطة جاهزة للنشر .

كان نظام التمويل الذى وافق عليه الجميع من نهاية الامر .

عبارة عن ضريبة مرتبات قدرها 1% منها مبلغ صغير يذهب الى الادارة وخصمها يذهب الى صندوق المهارات الوطنى للتدريب (للمشروعات الصغيرة والمتوسطة) والعاطلين عن العمل ، والمكفول ويمكن ارجاعها الى صاحب العمل كمثله عند الانتهاء برنامج التدريب المعتمده .

وبالتالى استخدام مصطلح جرائد ليفى من الواضح يهدف الى تشجيع اصحابه العمل على وضع برنامج مناسب .

قامت وزارة العمل بتوفير حافز ضريبى اضافى صغير للتدريب العمال المحتملين العاطلين عن العمل .

تشتمل البرامج المعتمده على المنح الدراسية ، وهى شكل مطور من التدريب المهنه الذى يستهدف اصحاب العمل الجدد او العاطلين عن العمل ، والبرنامج المهارات والتى تعد اقصر وتركز على مهارات مهددة .

وجميع البرامج مطلوبة لنظرية مشتركة مع خبرة عملية فى مكان العمل .

يجب ان تكون جميع البرامج معتمدة من قبل هيئة مواصلات جنوب افريقيا من حيث اطار المؤهلات الوطنية.

يدار هذا النظام من قبل 23 من هيئات التعليم والتدريب فى القطاع ، فى حين يمكن للاصحاب العمل او غيرهم من مقدمى التدريب المعتمدين تنفيذ برامج التدريب بانفسهم .

بلغ الدخل السنوى النظام من الرسوم المدفوعة حوالى نحو 4مليارات ريال فى السنة الملية 2005 /2004م انه برنامج طموح معتمد وقد يتطلب الامر انشاء عدد كبير من المؤسسات الجديدة ذات المسئوليات الضخمة .

ان استراتيجية تطوير المهارات الوطنية هى بلا شك الاكثر طموحا وتعضيدا فى جميع التطوير الاجتماعى لافريقيا الجنوبية الجديدة .

وليس من المستغرب وفقا طويلا لتنفيذا فى بداية كان البرنامج اكثر نجاحا مع الشركات الكبيرة ومن نطاقات المهارات العليا ولم يكن ناجحا مع الشركات الاصغر والعمال العاطلين فى العمل .

لم يكن للحافز الضريبى تاثيرا كبير لانه تم تعينه عند مستوى منخفض للغاية .

لقد عملت بعض المؤسسات الكبيرة بشكل جديد لكن بعض المؤسسات التعليمية قد فشلت بشكل جيد .

اجبرت وزارة العمل على تعديل المهارات فى عام 2003م لمنح وزير العمل مزيدا من السلطة التدخل فى الاداء الضعيفاو الفشل لكل وزارة العمل والوزير يزالوا قصارى جهدهم للحصول على الدعم لجميع جوانب البرنامج .

وفى سياق المستويات للبطالة تتم التاكيد على مسالة التعليم للعاطلين عن العمل .

مع هدف الطوح المتمثل فى 80.000 شخص فى التعليم بحلول وسعت الحكومات وفازت بالتزامات العمل والاعمال كدعم تخفيض هذا الهدف وتم وضع هدف وسيط فى اتفاقيات قمة النمو والتطورات .

الطريق الى الامام : عقد اجتماعى حقيقى :

هنالك مجموعة كبيرة من الاسباب الكامنة وراء ارتفاع معدلات العطالة فى جنوب افريقيا

الاول فان المستفيد من الراسمالية الذى سبب عدم وجود الديمقراطية لم يتم وضعه نحو العمالة الكاملة .

النفايات الصناعية الوطنية القوية التى شجعت نفسها فى الكفاح نجد الفصل العنصرى استولت على ارضهاودافعت عنها بقوة.

وبعد غيابه واجهة الثقة بين النخبة السياسية والاقتصادية عنصرا رئيسيا اخر فى الاقتصادالسياسى غير المتكافى .

او فى التطورات الراسمالية الكاملة فى جنوب افريقيا احد اهم هذه القرارات الاقتصادية المسبة والاستراتيجية والانعزالية .

وتاثيرات العولمة على التوزيع العالمى للاستثمار ادى الى نوع من الاقتصاد المزدوج فى جنوب افريقيا لايعتمد على التوسع الطويل الاجل للاقتصاد المحلى وانتشار العمالة او ارتفاع الدخل .

استخدام الرئيسى تامبومبيكى (اقتصاديات السحب) المجازية لوصف هذا الوضو .

(المؤتمر الوطنى الافريقى اليوم النشرة الاخبارية الاسبوعية للبريد الالكترون 24 اغسطس 2003م الجزء الاول هوالقطاع الصناعة الحديث المعولم والجزء الاخر هو المكان الذى تشغله الاسرة المعيشية دون معمل فى العمل بدوام كامل .

او بدون الاصول الانتاجية التى تعيش على هامش الاقتصاد الاول عند قياسة لعام 1999م كان 307070 من 1104 مليون اسرة تحت خط الفقر اى حوالى ثبث الاسر تظل درجة عدم المساواة قل ادراج التحويلات الاجتماعية مرافعة للغاية مع معامل حتى يبغ حوالى 59% من عام 2000م (رئاسة تنفيذه السياسات والخدمات الاستشارية عام 2003م) ان مدعى عدم المساواة هذا وترسيخه العميق يمثل عقبة امام الاسمية .

لقد يتطلب ال؟؟على هذا الارث من الوظائف الاستغرقه هام 1998م .

انها تتطلب جهدا اجتماعيا متضافرا وموحدا ولهذا السبب ورا الرئيسى ميكى فى خطابه الامة الذىالقاه فى فبراير 2002م التى عقد قمة النمو والتنمية كانت الفكرة هى تجاوز الحد الادنى للقاسم المشترك لقمة الوظائف لعام 1998م .

ربما كان يعتقد ان عمليات بناء العلاقات فى السنوات الفاصلة ستدعم نتائج اكثر موضوعية

ثم تحريد موهد القمة فى 7مارس 2003م

كما هو الحال فى قمة الوظائف لعام 1998م عقد لدلاله قوة تطوراتالنمو ولكن كان هناك اختلاف فى بسيط حبث بداء ذلك الرئيسى .

واصبحت قمة رئاسية او قمة الرؤساء وكان لهذا تاثير الابقاء على المبادرة مع الحكومة وليبرر على دلال ويعزى ذلك جزئيا الى خيبة الامل من عام 1998م ولان اداء نود لانه فى خطة قطاع الصناعة الاخير ويودى بانها لم تكن منظمة وفعالة كما كانت فى عام 1990م .

ومن عملية المفاوضات بشكل كاف فى ؟ نفسها وان من الواضح ان عنالك بعض التحول الانسانى فى ؟؟ فى العلاقة بين الحكومة وقطاع العمل والاعمال منذ عام 1991م وتتويجا لعدة اشهر كانت مفاوضات مكثفة وتختلف من قمة الوظائف .

من حيث النطاقة لانها واسعة لنطاق ووكثرت الاتفاقية المطولة على اربعة محاور رئيسية والمزيد من فرص العمل وتوفير فرص عمل لائقة للجميع والتعدى لتحدى الاستثمار والنهوض بالمساواة وتطوير العمارات وخلق الفرص الاقتصادية للجميع وتوسيع الخدمات والعمل والتنفيذ على المستوى (دائرة العمل ..) .

وفى كل مجال من هذه المجالات التى تقديم التزامات واسعة ومفصلة بتوسط طرق او عدة اطواق .

كان الاتفاقيات الاكبر تحديدا من دعم برنامج الانتقال العامة الموسع الذى تقوده الحكومة وللمتعلمين الذبن يتم نشرهم بواسطة وزارة العمل .

واحدة من المتعلمين من الحكومة والاعمال التجارية وافقدت على تسجيل 72000 من المتعلمين بحلول عام مايو 2000.

اصبحت الرقابة على تنفيذ الاتفاقية من مسئولية المجلس التنفيذى ؟

وفى البداية كانت معظم الاتفاقيات مخيبة للامال ومن الممكن ان يتم توجيه اللوم فى الانتخابات المقررة فى ابريل 2004م لتشتيت انتباه الاحزاب لكن قد لايكون هذا كاف فى هذا الشهر .

كانت البرامج الوحيده التى كان فيها التقدم واضحا هى البرامج التعبيمية والحكومات قامت بتوسيع برامج الانشغال العامة تتم تطوير برنامج الاشغال العامة الموسع من قبل الحكومة استجابة لازمة الوظائف فى الاقتصاد الثانى .

كانت الفلسفة وراء ذلك انه كان هناك اشخاص عاطاون على العمل فى الاقتصاد الثانى عادة مايقولون اصغلا سنا واكثر تعليماً .

وكانت لديهم فرصة للهجر من الاقتصاد الثانى الى الاقتصاد الاول واضع يفتقرون الى الخبرة والمعلومات والمهارات يتضمن برنامج الاشغال العامة اربعة عناصر مشاريع والبناء كثيف العمالة برامج النفط ، برامج الخدمة الاجتماعية ، وتدخلات القطاع الاقتصادى كان احد اسباب الحصول على دعم البرنامج الاشغال العامة التوسع من قمة النمو والتنمية هو ان الحكومة تدبر ترتيبا للظروف العمل لايتوافق مع نتائج الاتفاقيات العادية التى تم الاتفاق عليها اولا.

من قمة الوظائف لعام 1998م وتم تمديا لتشمل المستفيدون الذين تم اختياره بموجب برنامج الانتقال الموسع .

ويمثل العنصر الاول فى البناء الكثيف للعمالة فى تخفيض جزء صغير ولكنه متزايد من برنامج البنية التحتية المتنامى للحكومة للتنفيذ من خلال تقنيات كثيفة للعمالة .

حددت دائرة الاشغال العامة فئات المشاريع المناسبة البدوبة من استخدام الالات الصفراء ووضع بروتوكولات التنفيذ المناسبة .

تعد المشروعات مناسبة للتنفيذ اليدوى لليد العاملة عندما ينتج نظام العمل اليدوة ، نتائج نوعية مماثلة للانظمة الميكانيكية .

وبدون تكلفة اضافية من اجل الوصول الى جزء من منحة البنية التحتية البلدية اومنحة البنية التحتية للمقاطعات يتعين على الوكالة ذات الصلة ان تزكر الخزانة الوطنية وقسم الاشغال العامة انها ستثنى اساليب العمل الديوية المناسبة .

الجزء الاول من منحة البنية التحتية البلدية والمخصصة للبناء كثيف العماله صغبر للغاية لكنه يتمو خلال فترة الخمس سنوات للبرنامج الحالى ومن المتوقع انه يحلول نهاية فترى الخمس سنوات سيكون اكثر من 700.000 شخص.

قد تم توظيف فى هذه المشاريع كثيفة العماله لمدة متوسطها اربعة اشهر خلال عذا الوقت سيلتقى المستفيد والذى سيتم اختيار من موقع المشروع تدريبا رسميا وليس بالضرورة مخصصا للبناء ويسنتج تزويدة بمعبومات فى سوق العمل .

نظرا لان هذا البرنامج مستوحى من مشروع مقاطعة تارجح قائم فان توقيعات النجاح مرتفعه .

برامج الحفظ مماثلة لبرامج البناء الكثيفة للعمالة بعدة طرق لكنها عادة ماتكون لمدة اطول الى حد ما كما انها تستند الى المشاريع الناجحة القائمة .

-ولعل العنصر الاكثر ابداعا لبرنامج

هو امتداد فكرة الاشغال العامة الى خدمات الاجتماعية

تم الاعتراف بان الاشخاص فى الاقتصاد الثانى يحتاجون بشدة الى خدمات اجتماعية معينة مثل تنمية الطفولة المبكرة (الرعاية التعليمية لمرحلة ماقبل المدرسة) والرعاية الصحية المنزلية خاصة مع اعياء الايدز والسل والملاريا ولايمكن الحكومة تحمل تمديد هذه الخدمات كجزء من الخدمة العامة الرسمية.

لذلك ظهرت الفكرة القائمة بان مثل هذه الخدمات ممكن تمديها من خلال العاملين فى مجال الرعاية الصحية وشبه المهره الذين يعلمون لدى المقاولين من الباطن فى الحكومة مرة اخرى هذه ليست طريقة جديدة فى جنوب افريقيا.

ولكنها طريقة توسيعها بشكل كبير فى هذه الحالة فان مده العقود تصل الى عامين ويهدف الدعم التدريب الى انتاج مجموعة قويه من البروتونات والمدرسين المحترفين الذين قد يتم استيعادبهم لاحقا فى التدريب والتمريض الرسميين .

-المكون الاقتصادى لبرنامج EPWP عو فى الاساس اشكال مختلفة من الدعم لتطوير المشروعات الصغيرة بما فى ذلك الائتمان والتدريب فى مجمل الخطة ، كان من المخطط EPWP ان نضم مليون مستفيد مباشر فى فترة الخمس سنوات بين 2004-2009م لفقرات تتراوح بين اربعه اشهر وسنتين .

على الرغم من الكلمات الجميلة التى تحدصت فى EPWP على الرغم من تمويلية وتطوير الاتفاقية وعلى الرغم من اعم مشاريع التعلم EPWP العامة وفان نظام لتوزيع العالمى بطل مشروعاتغير منتهية لم يتم تنفيذ معظم القرارات التفصيلية .

بعد عام ولم يتم حتى الان مناقشة بعض القضابا الكبيرة حول التوظيف ربما كان الاحباط من تاثير نظام التوزيع العالمى هو الذى دفع الرئيس مبيكى الى هيكلة حزب المؤتمر الوطنى الافريقى العملة الانتخابية لعام2004م حول موضوع مواجهة الفقر والبطالة .

ملاحظات :

1/تم توسيع هذه الحجة فى كتاب برابات ليفى الذى نشر عام 1992م بعنوان كيف يمكن لصناعة جنوب افريقيا ان تخلق فرص عمل بكفاءة ؟قام هارون بهوراس بحساب خط الفقر المستخدم فى ورقة اعدت عام 2003م من اجل الرئاسة ومراجعة مجلس الوزراء العشر يشير الى دخل الاسر السنوى من 12982.50 اراند كمستوى خط الفقر.

الوصول الى المملكة الاقتصادية :

التمكين الاقتصادى الاسود وتطوير الاعمال الصغبرة والمتوسطة والتمكين الاقتصادى الاسود وتنمية الاعمال التجارية الصغيرة .

ان اكثر سمات الاقتصاد حبوب افريقيا ضرر وزعزع الاستقرار هى ان نسبة ضغيرة جدا من المعنيين واصحاب العمال المهرة .

هم من السود هذا غير عادل لاسباب واضحة لم يسمح للسود ان يحققوا مكاناتهم الشخصية على عكس معظم البيض فهو مدمر لانه بعزل الاقتصاد عن شريان الحياة والمواعب وريادة الاعمال فى اربعة اخماس السكان .

انه مزعزع للاستقرار لانه اذا لم يتم تصحيحه بشكل صحيح فانه سيؤدى فى النهاية الى اعتداء على النخبة من قبل النخبة السوداء الناشئة .

وفى اسوا الاحوال قد يؤدى فى معالجة التفاوتات الاقتصادية العنصرية الى اشعال الصراع المدمر بين الاسود والابيض .

فى افضل الاحوال يمكن ان يؤدى عذا الى استخدام الدولة لتصحيح الاخطاء الاقتصادية للفصل العنصرى لبس كعامل للاصلاح العام ولكن كاداة للتراكم نيابة عن النخبة هذا ماحدث فى بعض البلدان الافريقية .

حيث الراسمالية المدفوعة بالسوق لم تكن قدرة على معالجة التفاوتات الاقتصادية للاستعمار استفادت راسمالية الدولة فضب فقط من النخبة البيرقراطية وشركائهم.

وكثيرا مما تدهورت الدولة الى اكثر من مجرد اداه لاثراء لولئك الذين كانوا يسيطرون عيها ويشغلونها هذا المسار من التراكم فى يعض الاحيان .

يطلق على نفسه بشكل مضلل الاشتراكية الافريقية ميزة اخرى مدمرة للغاية للاقتصاد جنوب افريقيا عى درجة عليه جدا من تركيز القوة الاقتصادية .

وخاصة خلال عهد التفرقة العنصرية المتاخرة وهذا جعل الظروف صعبة للغاية للشركات الصغيرة الملموسة وهذا بدوره كان له اثار صادرة على معدل النمو الاقتصادى.

وخلف فرص العمل بشكل خاص ان مشاريع تحقيق السماوى العرقية فى الاقتصاد ومشروع الحد من هيمنة الاحتكارات واحتكار لقلة وتنمية الاعمال التجارية الصغيرة فى جنوب افريقيا.

ليست هى نفسها التمكين الاقتصادى الاسود وهو اكثر من مجرد مركبة الاقتصاد وانه يتعلق ايضا بادارة المهارات والمدخل .

يمكن للشركات الصغيرة المملوكة للبيض الاستفادة من تطوير الاعمال الصغيرة الفعالة والمساهمة فيها هذين التحديين المهمين فى جنوب افريقيا لديها مايكفى من القواسم المشتركة لجعلها مناسيب وملائمين لمواجعتها فى نفس الفعل .

–تركيز الملكية وقوة الاحتكار فى جنوب افريقيا تركيز الملكية وقوة الاحتكار على سواء عالية فى جنوب افريقيا كانت مرتفعه بشكل استثنائى فى وقت الانتقال فى عام 1991م تركيز الملكية هو حول الاقتصاد على نطاق واسع هيمنة الاقتصاد ككل من قبل عدد صغير من اصحاب النقود للغابة .

فى حالة جنوب افريقيا كان شكل تركيز الملكية قائما مدعيا مع شركات النقل المملوكة القوى الاحتكارية تدور حول السيطرة على اسواق معينه مثل سوق المواد الكيمائية او سوق السلع الاستهلاكية بالتجزئية .

كانت الاحتكارات واحتكارات القله باستثناء الاماكن التى تملكها الدولة تحت سيطرة التكتلات المملوكة للبيض شكل عام .

تركيز الفلكية :

المعروف ان اقتصاد جنوب افريقيا شدبد التركيز من غير المعروف على نطاق واسع كيف تتركز فى عام 1992م كانت الشركات الكبيرة التى تسيطر الشركات تمثل 85.6% من القيمة السوقية للبورصة جوهانسبيرج .

ملاحظة صياغة دافيدر لويس المتانية من الشركات الخاضعة للمراقبة نقل نسبه غير خاضعة للرقابة من القيمة السوقية للبورصة جوهانسبيرج لماذا هذه الكلمات فى جنوب افريقيا يمكن الشركات السيطرة على الشركات الاخرى من خلال سلسلة متتالية من الشركات التابعة تسمى الاهرامات .

اذا كانت الشراكة تملك 51% فى اسهم التصويت للشركة B والتى بدروها تمتلك 51% من الشركة C فان A ستكون قد حصلت على السيطرة على C ولكن من خلال التزامها نسبة اولا B .

ساهمت بنحو 55% من راس مال C فى حالة C حصلت الان على 51% منD التى A سوق تحصل به السيطرة على شركة اخرى ولكن هذه القوة مع التزام راس المال الفعال من 12.5% فقط تم الاحتفاظ بالسيطرة من خلال المطالبة الاصغر تدريجيا بتوزيع الارباح (153:–1995) .

كيف هذا ال؟ من تركيز الفلكية باتى حوله ؟ اولا حدث ذلك عندما بدا فى منازل التصديق القوية مالبا والتى تحد تحميلها لتمويل المكلف على مستوى عميق فى نفاذ البيض فى التصويت .

فى سياق السوق المحلية الصناعية والمحمية او التصنيع والبنوك بمثابة مقترحات جذابة بداءت موجه من عمليات الاستحواذ فى اواخر الخمسينات واستمرت حتى سنينات القرن العشربن مدفوعة بضوابط الهدف المفروضة فى عام 1990م .

حديث الموجة الثانية خلال الثمانيات عندما باعت العديد من الشركات الاجنبية فروعها والشركات التابعة لها فى حنوب افريقيا للمستثمرين المحليين .

واتضح الى مازال التصويت تشريعى من قبل الشركات والخدمات المالية القائمة على التمين

ماذا كانت نتيجة هذا التركيز الهائل للقوة الاقتصادية فى بلد صغير ؟ هل كانت التواز ايجابيا من خلال قوة السوق الدولية والموارد المحلية المشتركة .

ام انه خنق المنافسة وزيادة الرامسالية ؟ معظم الكتاب يعتقدون ان هذا الاخير كان صحيحا كان تكتل جنوب افريقيا بطئيا ومحافظا .

كما مفاتيح وبديل وزير المالية السابق كلاهما سابق وتكتل العديد التنفيذى بعبارة اخرى .السلوك الاستثمارى لمجموعة الشركات فى جنوب افريقيا لما فى ذلك مجموعات التصنيع الكبيرة .

يشبه ذلك الوعى التى تججم عن الاستثمار فى المشاريع الكبيرة ذات فترة الاستيرداد الطويلة او فى معاملات صغيرة محضونه بالمخاطر كما اظهر ديفيد لوس اضافوا بوجه عام قيمة قليلة للشركات والفروع التابعة لها (لويس 160:1995).

هذه الاثار المعنية لفلكية التكتلات وكونها لاتملك قوة تعويضية فعاله فى جنوب افريقيا تعنى انه يمكن القول ان مصداقيتها تهدد كل من التنافسية والديمقراطية فى جنوب افريقيا .

داخل تحالف حزب المؤتمر الوطنى الافريقى بمجرد انحسار خيار التامين عن بعد كان هنالك خلاف حول ماذا كان يعين على سلطات اضافية التابعة للحكومة الجديدة.

ان تعالج مباشرة قضايا هيكل الشركات من خلال التفكيك المتواصل اى اذا كان عليهم ادارة التكتلات عن طريق تحدى سلوكهم المنافس للمنافسة .

بينما كان قد يعود مانويل وزيرا للتجارة والصناعة فقد اعطى بالنا كبير انطباعا بان قانون المنافسة الجديد سبكون قانونا لمكافحة الاحتكار وسيتم صياغته للمواجهة التركيز العالى فى نقبول الملكية فى جنوب افريقيا (مارس 1995م).

مابدات التكتلات فى 4 عادة عيكله اعمالها قامت عدة شركات بدمج تفكيك الاصول غير الاساسية مع التمكين الاقتصادى الاسود من خلال ضمان ان السود من جنوب افريقيا يشكلن نسبة كبيرة من المالكين الجديد (انظر لاحقا فى هذا الفصل والنتيجة هى ان حيازات المجموعات الخمس الكبرى .

وتراجعت عن السيطرة على الشركات التى تمثل من القيمة السوقية لبورصة جوهانسبيرج فى عام 1992م الى 424

بحلول عام 1998م على الرغم من ارتفاعها مرة اخرى 29.8% بحلول عام 2002م نسبة كبيرة من الاصول غير المربوطة لى تذهب الى رجال الاعمال السود الجدد بل والى مجموعات.

الافريكانيين الجديدة التى يقودها رواد الاعمال مثل مجموعة راند ميرشانت بنك امبراطورية التجزئة والخدمات المصرفية لدى كريستووبس 4.8% و3.4% على التوالى بحلول نهاية عام 1998م نمت من 7.8% فى عام 1995م الى 13.7% فى عام 2002م .

لصندای تاایمز :بيرنس تايمر 13يونيو 1999، chabane etak 2003 .

فى النهاية يميل النهج المتجسد فى قانون المنافسة لعام 1998م بالى التركيز على السلوك بدلا من التركيز على الهيكل.

لكن ان تعرض محكمة المنافسة التفكيك القسرى كملجا اخيرا ضد السلوك المعادى للمنافسة المتكرر قانون المنافسة فى 98 لهام 1998م.

تركيز السوق :

ليس فقط وجود مستوى عال من التركيز فى ملكية شركات جنوب بافريقيا بل هناك ايضا مستويات عالية جدا من الشركات الكبيرة المهيمنة على السوق فى قطاعات معينة على تعمير رئيس محكمة المنافسة قبل بضع سنوات من تعيينهاوصناعة الورق واللب .

فان القطاع المتنوع الذى يعمل فى مجال انتاج العادن من الاسمنت المنفذ للمعادن وصناعة الاثاث الدواجن وصناعات النبيذ والمواد الكيمائية الاساسية وانتاج السلع البيضاء وكلها مركزة بدرجة عالية لويس 1995م :136.

ان تكون اكثر دقة حصة السوق التى تسيطر عليها خمس شركات فى الاسواق الصناعية الواسعة 1512 المكون من 3 ارقام.

بلغ متوسطها 36.7% فى عام 1988م بزيادة 34.4% فى عام 1972م عكست البينات نفسها معامل عدم المساواة عند فى عام 1988م ارتفاعا من 78% فى عام 1972م بالنسبة لمعاملات عدم المساواة فهى غير متكافئة تماما وتحتل المساوى 1996م .

فى حين انخفضت تركيز الملكية الى حدما تركيز السوق عموما لميفعل ذلك شعبان الاخلاقى استخدموا مصطلح تفكيك التجميع لوثف عملية خلال الستعينات من القرن الماضى تكتلت شركات جنوب افريقيا بتكتيك وتجميعها فى قوى صناعة .

تركيز على القطاع واحدة من نتائج هذه العمليات العديد من هذه القوى العامله فى هذا المجال من اللاعبين الدوليين فى هذا المجال مثل امجلو امريكان وبى اتش بى بيليتون فى قطاع الموادر شابان واخرون 2003م .

Standiad bank libertry sabmiller in beer فى الخدمات وكان مصنع جنوب افريقيا المتوسط يعمل ضعف عدد العمال الذين استخمهم نظراتهم البريطانيين فى مناصف الثمانيات

ليس فقط على المستوى الكلى ولكن ايضا على المستوى القطاعى على سبيل المثال فى حيث ان مصانع الاثاث البريطانية توظف 1506 عاملا فى متوسط .

مصانع جنوب افريقا بمتوسط 31.3 عاملا فى ايطاليا فى منتصف الثمانيات من القرن الماضى كان لدى شركة الاثاث المتوسطة اقل من سته موظفين (kaplinsky and manning 1998:142-144.

وليس من المستغرب ان يعكس هذا الموقف الذى كانت فيه الشركات الصغيرة والمتوسطة (SME) اقل اهمية بكثير من شروط التوظيف والانتاج من الشركات الصغيرة والمتوسطة فى البلدان المماصلة عندما حاول الباحثان رافائيل كابلينكسى وكلوديا .

مانبتغ ايجاد اسباب لهذه الانماط باستخدام صناعة الاثاث فى جنوب افريقيا دراسة الحالة وجدوا ان التفسير ولم يكمن فى العلاقات المناعضة للمنافسة بين مصنعى الاثاث الاكبر والاصغر بدلا من ذلك تكمن فى العلاقات بين الشركات المصنعة ومورد بها فى قطاع التجزئة والقطاع المالى اشار كابلنسكى ومارنييغ الى علاقات متماثلة فى قطاع الملابس والاحذية .

يبدوا ان تجار التجزئة والبنوك الموردين يفضلون فى بلد متوسط الدخل مثل جنوب افريقيا وسع كابنلنسكى وماينتغ بان العلاقات التفضلية يمكن تتيعها باى حقيقة ان التكتلات كانت تملك لاعبين رئيسيت .

فى كل قطاع وعلى سبيل المثال ، تملك شركة ANGLO AMERIVAN ثلاثة من اكبر تجار التجزئة اكبر مجموعة صناعية واحدة من موردى الاخشاب المهيميني والممولين الرئيسي فى قطاع الاثاث بينما تملك SANLAM مجموعة موازية من الشركات كابلنسكى وماينتغ 1998:144–145 فى الواقع قبل التفكيك.

لم يكن هناك الكثير من صناعة الاثاث فى جنوب افريقيا بمجرد خصمك لمصالح امجلو وساتلام .

وكان كابلنسكى مانيتغ بترددات فى التوصية بتدابير السياسة كان مشروع الاستراتيجية الصناعية (ISP) الذى ساهم يهما فى سنوات سابقة اكثر استعدادا بعد النظر فى ادلة على هيمنة المجموعات المشتركة بين القطاعات من الشركات الكبيرة .

غالبا مايكون ديفيد لويس لوبيس منسق خدمات الانترنت فى كثير من الاحيان مملوكا لنفس المجموعة يعزى بقوة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى جنوب افريقيا الى الهيكب الصناعى شديد التركيز ويفر حجة قوية السياسة منافسة قوية موجهه نحو القوة السوقية (لويس 1995:1405).

تضمن مقترحات مقدمى خدمات الانترنت مراقبة ومعاقية العلاقات التفضيلية فى هبكل الملكية المتكامله راسيا .

وحظر سلاسل الامداد باندماجات والاستحوذات الراسية المانعة المنافسة التى تحجز الاسواق على سبيل المثال بالنسبة للهقود الحكومية الشركات الصغيرة والمتوسطة والسماح بالتعاون المتدال بين الشركات الصغيرة والمتوسطة التى قد تستعجنها الشركات الكبيرة (JOFFE) واخرون (75:74:1995).

وعندما نحن صياغة قانون المنافسة للحكومة الجديدة اخيرا كان يخطر الممارسات الافقية والراسية التقيدية بين الشركات المماثلة .

والشركات فوق واسفل بعضها البعض فى انتاج مركز مهيمن واكد كلا القسمين على حظر التمييز غير العادل بين الشركات وبعد مرور سبع سنوات على التشريع قد يكون من المبكر للغاية الفعل فقط كانت عذع التدابير ستضرب اهدافها .

وتؤدى الى انخفاض الاسعار وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد ومع ذلك فمن الانصاف القول ان اساءه استخدام تدابير الهيمنة لمتثبت فعاليتها حتى الان فى تخفيف قوة السوق او باعادة توزيعها استراتيجات المنافسة .

عندما قدر اليك بروين وزير التجارة والصناعة مشروع قانون المنافسة الى البرلمان فى عام 1998م .

وكان ذلك بمثابة نهاية لسنوات عديدة من النقاش المفصل حول الابحاث المفاجئة والاجواء والتفاوض الدقيق فى وقت لاحق كان من المدهس مدى سهولة تمرير مشروع القانون فى نهاية المطاف من خلال البرلمان وكيف حصل على قبول عالمى .

وفى السنوات الاولى الحكومة الديمقراطية ، عرف المؤتمر الوطنى الافريقى انه يتعين عليه القيام بشئ حيال الاخلالات الهئلة فى القوة الاقتصادية وعد برنامج التعمير والتنمية (RDP) بادخال تشريع صارم لمكافحة الاحتكار لخلق بينة اعمال اكثر تنافسية وديناميكية لتشبيط نظام الاهرامات بشكل منهجى حيث تؤدى الى زيتدة تركيز القوة الاقتصادية والهيئات المتشابكة .

ولالغاء الممارسات المضادة للمنافسة مثل السيطرة اساءه والاستخدام وضع استغلال المستهلكبن ستتم مراجعة مؤسسات الدولة القائمة واللوائح المعنية بسياسة المنافسة وفقا لسياسة مكافحة الاحتكار الجديدة (المؤتمر الوطنى الافريقيى 1994م) .

وفى اواخر عام 1997م نشرت الحكومة مجموعة من المبادئ التوجيهة المقترحة بشان سياسة المناقشة العامة الحكومة ملزمة فقط بالتفاوض على قانون العمل فى المجلس الوطنى للتنمية لاقتصادية .

والعمل مع القوانين الاخرى ذات الصلة التى تمت مناقشتها ولكن لم يتم التفاوض عليها فى المنتدى ومع ذلك قرر ان تاخذ وثيقة سياسة المنافسة الى المجلس الوطنى للتنمية الاقتصادية والعمل للتفاوض على نطاق واسع .

وبهذه الطريقة يمكن ان تحاول الحصول على درجة عاليه من الاتفاق بين الاعمال الحكومية والعمل وكذلك تقييد حق العمل وخاصة الاعمال فى اعادة فتح القضابا للنقاش عندما يتم تقديم مشروع القانون الى البرلمان لايمكن باعادة فتح القضايا المتفق عليها داخل المجلس الوطنى للتنمية لاقتصادية والعمل لما تمت صباغة القانون ضمن شروط الاتفاقية .

وكان نهج العمل هو تركيز القانون على القضايا المحددة بدقة مثل السلوك او التوصيل فى محاولة للحد من صلاحيات المحكمة .

او الوزير للتدخل فى هياكل الاعمال كانت دوائر الاعمال غير راضية عن استخدام قانون المنافسة كوسيلة لاعادة توزيع الثروة بحجة ان قانون المنافسة يجب ان يركز على كفاءة السوق .

ومن الواضح ان وفد الاعمال يمثل الشركات الكبيرة القائمة اعمال جنوب افريقيا تمثل مجموعة المجلس الوطنى للتنمية الاقتصادية والعمل التجارية ظاعريا فى كل الاعمال (ب1998م المجلس الوطنى للتنمية الاقتصادية والعمل).

واربكت وحدة العمل فى المجلس الوطنى للتنمية الاقتصادية والعمل بعض المشاركين فى عملية التفاوض بدلا من محاولة الدفاع عن العمل من المنافسة .

من قبل الشركات الاصغر انصرف حزب العمل كدعاه لاصحاب المشاريع الذين تعينهم نظام الفصل العنصرى اعتقد حزب العمل القانون يجب ان يتمتع بسلطات هوية لتمكين الحكومة من

تفكيك واعادة هيكبه الشركات الكبر ى لصالح الشركات السوداء (ب 1998م المجلس الوطنى للتنمية الاقتصادية والعمل) .

وكل هذا عمل لصالح الحكومة لانها يمكن ان تشغل الارض الوسطى براحة معروفة ان هذا كان موقعها المختار على اى حال اقر القانون عند الانتعاء منه بهدف اعادة توزيع لثروة لكنه لم يبين ادوات لتمكين قانون المنافسة من ان يكون اداة اساسية لاعادة لتوزيع اعطى الحكومة سلطات سحب الاستشارات ولكن فقط استجابه لسلوك المتمرين (قانون المنافسة رقم 89 لعام 1998م) .

–توصلت الاطراف فى المجلس الوطنى للتنمية الافتصادية والعمل الى اتفاق بشان السياسة ومشروع القانون فى وقت اسرع من المتوقع كان لابد من مراجعة مشروع القانون فى البركان ولكن فى النهاية .

مر اقل من عام بعد ان نشرت الحكومة وثيقة سياستها بعد سنوات من بناء القضية التى استغلها المؤتمر الوطنى الافريقي عندما كان فى مزاج شعبى مر القانون بدهم واسع بشكل ملحوظ .

فقط الصحفيين الماليون هم من بخيبة امل استراتيجيات تطوير الاعمال الصغيرة قبل وقت طويل من اختتام النقاش حول لمنافسة ، قدمت الحكومة الجديدةالتزاما كبيرا من الناس والموارد لتطوير الاعمال الصغيرة فى الواقع كان هذا اول برنامج .

جديد رفيع المستوى من وزارة التجارة والصناعة (DTI) نحن ادارة المؤتمر الوطنى الافريقى كان هذا الامر بارزا.

لانه يوافق وجهة نظر المؤتمر الوطنى لافريقيى بان الاقتصاد غير متوازن لصالح التكتلات العملاقة وان تنمية الاعمال التجارية الصغيرة كانت استراتيجية رئيسية للتقييم الاقتصادى للافراد والمتمعات المحرومةتاريخيا (المؤتمر الوطنى الافريقى 96:94:1994).

اعقب المؤتمر الرئاسى الذى نشر على نطاق واسع بشان الاعمال الصغيرة فى اذار مارس 1995م ورقة بيضاء عن قانون جديد للاعمال الصغيرة واربع موسسات رئيسية جديدة كل هذا اقل عامين من انتخاب الحكومة الديمقراطية المؤسسات هى :

مركز توزيع الاعمال الصغيرة (وحدة سيسة فى وزارة التجارة والصناعة : وكالة ترويج الموسسات NTSIKA التقرير مساعدة غير مالية (اصحاب المشاريع الصغيرة تشكل رئيسى من خلال المقاولين من الباطن المحليين خوله لتعديل المشاريع المحددة(لتوفير اموال القروض وضمانات القروض من خلال الوسطاء) .

والمجلس الوطنى للاعمال التجارية الصغيرة (لتمثيل المجالس الاقليمية للشركات الصغيرة لتقديم المشورة (صانعى السياسات الوطنيين) .

مانشاء هذه الوكالات من لاشئ استغرق وقتا كان هناك شئ واحد لصياغة القوانين والمؤسسات القائمة ولكن شئ اخر تماما .

لجعلها تعمل بشكل فعال تعرضت الحكومة لانتقادات لانها لم تحاول اعادة توجيه مؤسسة تنمية لاعمال التجارية الصغيرة (SBDC) .

ويدلا من ذلك سحب مساهمة الحكومة واستخدام الاموال لتنمية راس المال الجديد وتم دفع ماتبقى من شركة تطوير الاعمال الصغيرة (كان هناك مساهمين من القطاع الخاص ايضا)

والى القطاع الخاص اعتقدت الحكومة ان موسسة تطوير الاعمال الصغيرة قد فقدت مصداقيتها فى تعاملها مع المقترضين الصغار والسوداء للغابة وانه لايمكن اصلاحها لتناسب مع احتياجات الحكومة الجديدة واجعت وكالات التنفيذ الجديدة مشاكل خطيرة فى التسنين خاصت خوله لاقناع البنوك لاستخدام اموالها والضمانات.

فقد جاء معظم عملاء خوله المحتلمين باقل من 50.000 راند ماادعت البنوك انه كان الحد الادنى لحجم فرص التعادل.

حتى لو كان مضمونا جزئيا كافحت NTSIKO لايجاد مقاولين موثوقين لارة مراكز خدمات الاعمال المحلية لديها وكان لديها ثلاثة من كبار المسوئلين التنفيذين خلال العامين الاولين من عملها على الرغم من انشاء المجلس الوطنى للاعمال التجارية االصغيرة بعد اجراء مشاورات شاملة ومرهقة للاقناع ناخبية بتمثيلهم ثم تعثرت فى حل حكومة قسرى عندما اساء المسولون التنفذيون استخدام اموالها .

من خلال جعل الاعمال التجارية الصغير محور تركيزها على التمكين الاقتصادى الاسود كانت صناعة وزارة الخزانة تقفز بشكل غير مدروس.

فى النهاية الهميقة ان التحدى المتمثل فى بناء مؤسسات جديدة لدهم الدوائر الانتخابية الضعيفة سياسيا واقتصاديا .

مثل الاعمال التجارية الصغيرة السوداء قد امتدت قدرات وحدة سياسية صغيرة وان كانت نشطة حسب الاستشارات التجارب فى وقت لاحق كان قطاع المؤسسات السغيرة والمتوسطة (SME) اصهب كساره للفضاء CARGILL:1999 والقسم الثالث :مقدمة) .

على الرغم من هذا كان هناك بعض النجاحات قامت العديد من مراكز خدمات الاعمال التجارية المحلية التابعة لشركة NTISKA والمراكزالاستشارية للتصنيع يدعم من معلومات معقدة للنجاح .

=والاحالة شركة على شبكة الانترنت تسمى BRAIN (شبكة الاحالة والمعلومات التجارية ايضا كلا من NTISKA وخوله وتطوير علاقات اقوى مع الاعبين الرئيسى فى القطاع الخاص من خلال مشاريع والمنتجات ذات الاهتمام المشترك .

-على المدى القصير على الرغم من تحقيق بعض التدخلات الاكثر فاعلية من خلال جعل برامج الاعمال الصغيرة الحالية حساسة لمطالب التمكين الاقتصادى الاسود قدم مركز التصدير التابع لوزارة التجارة والصناعة الدعم التسويقى.

وضمانات القروض بشروط خاصة لصغار المصدرين قامت وحدة ترويج الاستثمار الاقليمية التابعة لها بتطوير برنامج لتطهير الصناعات الصغيرة المتوسطة (فيما بعد الشركات) .

مع مزح معفاه من الضرائب اصحاب المصانع الصغير الجديدة تم تزييت برامج برامج دى الابتكار التابعة لوزارة التجارة والصناعة باجعزة التمكين لاماله هذه البرامج الى المحترفين السود والشركات الصغيرةالمملوكة الاسود (تطوير الموارد والصناعة 1998م وميادرات التطوير المكانى بنيت .

فى الفرص المحجوز لتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة.

اكان مقاول البنية التحتيه موردى المكونات او الخدمات الشركات والمصنعة للمنتجات المنخفضة . موسسة التنمية الصناعية

وبنك الاراضى هما موسستا صممت بمهام مختلف للغاية فى منتصف اعادة التركيز ايضا نحو تنمية الاعمال التجارية الصغيرة فى اطار المجالس الجديدة والادارة العليا قاموا بتطوير مرافق فعالة بشكل غير متساو لاصحاب المشاريع الضغيرة والسود .

وفى عام 1998م /1999م فى اجراء مواجهة اللوائح التى تؤثر على الشركات الصغيرة نحو اصدار تقرير قوى الحكومة على الرغم من احتمال تاثره باعادة تعيين نائب وزير المعادن والطاقة لايكن هناك متابعه حقيقيه لاصلاح التنظيمى .

بحلول عام 2005م وكانت بعض المشكلات فى قطاع الاعمال الصغيرة لاتزال تنتظر العلاج .كان هناك اصلاحات رئيسيان لم يام اجازهما الا فى 2005م وهما نشاء صندوق APEX .

لدعم القروض الصغيرة جدا لشركات الصغيرة والاسر الفقيرة ودمج NTISKA الاقل نجاحا فى برنامج المركز الوطنى الاسشتارى التصنيع NTISKA الاكثر نجاحا لتكوين SEDA وكالة تذهب المشروعات الصغيرة.

كان احد الدوس السمتفادة من عملية تطوير الاعمال الصغيرة انه من الاسعل النجاح بسرعة نسبية اذا كانت تعتمد على المؤسسات القائمة بدلا من بناء مؤسسات جديدة .

مدرس اخر هو انه عندما انشات ادارة حكومية وكالات تنفيذ شبه مستقله ينبغى ان تظل الحكومة منخرطة بعمق فى الاشراف على اقامة النزاهة والفعالية فى الوكالة الدرس الثالث هو ان هناك انواعا مختلفة ومختلفة جدا من قطاع الاعمال الصغيرة .

تحتاج الى انواع مختلفة جدا من الدعم من الحكومة قام تقرير حكومة حديث بتقسيم قطاع الاعمال الصغيرة الى ثلاثة قطاعات مختلفة ومميزة لاغراض السياسة المشروعات الصغيرة والشركات الصغيرة ف القطاعات ذات النمو المرتفع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التى تملكها وتديرها (وزارة التجارة والصناعة 2003م) .

وفى بعض الاحيان لم تكن البرامج الحكومية تحت الضغط السياسى غير المباشر بل تسادف دائما برامج الاعمال الصغيرة يفعالية نحو هذه الاسواق المستهدفة الثلاثة المتميزة نبذه مختصرة عن السود فى الاعمال التجارية فى جنوب افريقيا .

ولم يمكن ذلك بسبب ان السود لديهم ميل للعمل فى جنوب افريقيا بدرجة ان درجة رجال الاعمال السود كانت متطورة جدا كان ذلك بسبب 100عام .

وعرض المزيد من رواد الاعمال السود المضايقة وتعرضوا للضرب بشكل منهجى من قبل الحكومة فى الوقت نفسه ظهرت الشركات العملاقة المملوكة للبيض والتى تعرض خصائص التقوي السوداء .

طمس كل شئ فى متناول البركبج البد.

على الرغم من كونه جديدا نسبيا فى الاقتصاد النقدى فقد انتهز الجنوب افريقيون فوض الاعمال الناشئة فى جنوب افريقيا فى القرن التاسع عشر فتحوا مخازن الالغام المنشاة ودخلوا عالم الزراعة التجارية .

لكن سرعات ماتضاءلت غرائزهم فى مجال تنظيم المشاريع اجبرت القوانين واللوائح الافارقة على نحومتزايد على الخروج من مليكة الشركات.

قام سبسيل جون رودس كرئيس وزراء لمستعمرة كيب باصدار اشريعات دمرت اساس المزارعين التجاريين الافارقة فى الكاب الشرقية .

يعتقد المؤرخون ان الدافع الرئيسى له هو اضعاف الافارقة اقتصاديا حتى يتم اجبارهم على العمل فى مناجم الماس والذعب التى كانت تعانى من العماله الرخبصة (BUNDY1979) .

وفى عام 1913م حظر قانون الاراضى الصادر عن اتحاد جنوب افريقيا على الافارقة امتلاك الاراضى خارج المناطق المقرره لهم .

وفى النهاية اقل من 14% من مساحة الارض فى جنوب افريقيا جميع ال 14% تقريبا كانت مقيده بالملكية الجماعية من حال دونتطوير المزارعين الافارقة التجاريين.

تمكن العديد من المزارعين الافارقة من العمل لسنوات كمستاجرين او مستاجريت من حزب العمال فى مااصبح مزارعا ايضا بكثير تعرضوا للعصر الترديحى.

لان البيض اصبحوا اكثر ثراء وقوة استفادت شركات التصديق البيضاء من خلال الوصول الى العمال المهاجرين الذين ضاقت خياراتهم عملهم بشكل كبير بينما كنسب المزارعون البيض من خلال احتكارهم العنصرى الفعلى الزراعة التجارية .

ومن خلال اجور رخيصة التجار العمل الاسود والمصنعين لم يقتصر على خلاف ذلك النظام الاساسى العام قبل عام 1923م التى لم تمنع الحكومات الملية بيضاء من اعاقة تنميتها حصر قانون (المناطق الحضرى).

الاصلى لعام 1923م السكان الافارقة فى المناطق الحضرية على المواقع الاصلية وقومت حقهم فى الدوام كما حددت السلطات المحلية الحضرية يمكن ان تسمح للتجار الافارقة بالعمل فى (القرى) والمناطق الحضرية الريفية فى افريقيا .

–تم تفويض وزير الشؤون المحلية بموجب القانون لتجاوزالسلطات المحلية حيثحالوا منع رواد الاعمال الافارقة بكن هذا اثبت انه حاكم فى مقاطعة بولاية اروانج الحرة حيث تم حظر روادالاعمال الافارقة عملبا .

قدما جمعية بلدية فى ولاية اورازج الحرة سببين لحظر التجار الافارقة اولا رفض انكار المواقع المحلية فى المناطق الحضرية باعتبارها بلدات دائمة .

ثانيا: حماية مصالح التجار البيض (مذكرة فى هارت 10:1972) .

–فى اماكن اخرى فى جنوب افريقيا لم تكن السلطات المحلية شديدة الوضوح اوقياسية جدا وحتى ولاية اروانج الحرة خنقت فى اوائل الاربعينات ولكن التجار الافارقة لايتكنوا ابدا من الشك فى ان حقهم فى التجارة مثل حقهم فى الاقامة .

كان محدودا بسبب المصالح المنصوره البيض كان من المفترض ان تزداد الامور سوءا بعد وصول الحزب الوطنى على السلطة تحت لواء الفصل العنصرى فى عام 1948م وينطبق الشئ نفسه على رواد الاعمال الهنود والملونين كان القانون الاساسى المطبق عليهم هو قانون مناطق المجموعات لعام 1950م .

الذى الغى حقهم فى امتلاك او ادارة اعمال خارج مناطق المجموعات الخاصة بهم كان هذا اول اعتداء قانونى وطنى على الحقوق التجارية للالوان رغم ان الهنود عانوا الفصل من التمييز الاقتصادى القانونى .

فى عا 1955م استبعدت الحكومة البيضاء فقط صراح التجار الافارقة من العمل خارج الاحتياطات والمواقع الافريقية

بينما تحذير الاشخاص الذين لديهم شركات موجودة بالفصل الافريقية ، بينما الاشخاص الذين لديهم شركات موجودة بالفصل فى مناطق بيضاء (86% من البلاد) للبحث عن مواقع بديلة للاعمالهم لهم فى المواقع

بعد ذلك بعامين ، كان على رواد الاعمال الافارقة فى مواقع او احتياطيات افريقيا طلب اذن لتشغيل شركة من مدير محلى اوضح وزير الشئون المحلية بعض السكان الاصليين يسئيون استخدام وجودهم داخل المناطق الحضرية البيضاء للتداول فى منافسة مع التجار البيض هذا ليس شبئا انا على استعداد للتسامح معه تم ذكره فى هارت 103:1972 .

ومنذ ذلك الحين كان هبوطا سريعا اشتكت افريكانر سيككر (غرفة رجال الاعمال) من السماح للافارقة بالحصول على تراخيص تجارية فى المواقع ،

البلدان الافرقية وعد الوزير بالقيام بشئ ما لتوضيح التجار الراغبين فى المواقع التى تكون مرافقتهم التجارب مؤقته فيها يجب ان يذعبا ويستمروا فى اعمالهم فى مناطق وطنهم (مذكوره فى هارت 104:1972م).

–وفى الوزير بوعده فى دقيقة دائرية اصدرها فى عام 1963م الى السلطان المحلية ان احكامها هى البيزنطية الغاية بحيث لايمكن تلخيصها بشكل كامل لكن هذه بعض العناصر البارزة.

اولا :لايمكن للافارقة تعمل اى جق فى التجارة فى المناطق الحضرية حتى فى المواقع الافريقية.

ثانيا:لايمكن للافارقة امتلاك عقارات تجارية فى المواقع وفى اى مكان اخر فى المناطق الحضرية .

ثالثا:تم السماح لكل رجل اعمال بادارة اعمال واحدة فقط وليس حتى اى فروع لها .

رابعا: كانت لاعمال التجارية المسموح بها فقط هى تلك المحصورة فى توفير الضروريات اليومية البانتو (الاسم الرسمى للافارقة فى عام 1993م).

التى استبعدت كراجات التنظيف الجاف ومحطات تعبئة الوقود عن البنوك او المصانع المذكوره فى هارت 105:1972 افترض هذا التقييد ان الافارقة لم يمتلكوا او يشغلوا سيارات او يرتدون ملابس جافة التنظيف او اذا فعلوا ذلك فان هذه ليست ضرورية (البانتو)

وفى عام 1968 تم تشديد القيود عدة امتلاك رجال الاعمال الافارقة اكثر من منفذ تجارى فعلى لمنعهم من توسيع نطاق اعمالهم.

دون اذن ولمنعهم من بيع وتسليم البضائع لشخص غير افريقى يعيش خارج منطقة بانتو الحضرية المذكوره فى هارت 106:1972م

–وفى هذه الاثناء :قامت حكومة الفصل العنصرى بايماءات ان فاترة تجاه ودعم وانشاء التجارة والصناعة الافرقية فى بانتو ستانس /الاوطان .

كان من المفترض ان يكون هذا على قيد الحياه خبال التنمية المنفصلة –الاساس المنطقى للفصل العنصرى نظرا لان البنية التحتية والناس كانوا فقراء فى هذه المناطق النائية وكانت الفرص التجارية يالفعل يسيطر عليها تجار الجملة وتجار التجزئة الذين يملكون البيض ، فان هذه الايماءه لايمكن ابدا تعويضها عن الهجرة الجامح على رواد الاعمال الافارقة فى المناطق الحضرية .

بالنسبة للافرقيين تم محو الطريق الراسمالى للتقدم من خلال التراكم كرجل اعمال من قبل نظام الفصل العنصرى .

وفى الوقت نفسه منعت الحكومة البيضاء فقط التقدم الافريقى من خلال شركات لم تكن تملكها لقد وضع سقفا قانونيا للحديد على تقدم الافارقة من خلال الشركات كالرياح مدفوعة الاجر .

بدا شريط العمل الملون كحماية للعمال البيض فى المهن الماهرة فى مناجم الذهب فى بداية العشرين فى عشرينات امتدت الى سياسة العام فى حين تم اقناع القطاع الخاص بالامتثال تحت حكومة الفصل العنصرى .

تم تلخيص شريط اللون الوثيقى لدرجة ان الحكومة اصدرت قائمة بعد قائمة المهن التى لم يسمح للافريقين بحملها وفرضت حدا ادنى من حصص الاعاشة من البيض الى افريقيا .

على بعض الصناعات هاجمت الحكومةابضا تضامن من الطبقة العاملة غير خطوط الالوان من خلال تعريف العمال الافارقة خارج النظام الرسمى العلاقات الصناعية .

مع ظهورسياسات التعليم فى بانتو ، تم استبعاد الافارقةمن المدارس التى تدرس المواد العمليةوالتقنية ومن الجامعات التى دربت العلماء والمهندسية .

اصبح الالتحاق بالمدرسة تقديرا وليس الزاميا للافارقة وانخفض مستوى تعليم البانتو فى ظل موافقة الفصل العنصرى لقد صرحت حكومة الفصل العنصرى ببساطة اكثر فاكثر بانه لايمكن تدريب ام توظيف اى افريقين كعمال ماهرين .

حتى اولئك الافارقة الذين يعملون كعمال غير مهرة فقدوا الارض فى عهد الفصل العنصرى العنصرى المتفشى .

بعد سحق حقوقهم النقابية تم تجنيد العديد من العمال الافارقة فى المناطق الحضربة لم يسمح لاى منهم بعقود لاكثر من عام .

وكان على الجميع العودة الى اوطانهم المزعومه مرة واحدة فى العام فى عام 1965م اعلن نائب وزير ادارة التنمية بانتو انه من بين سته ملايين افريقي فى المناطق البيضاء

هناك مليونان فقط من الناشطين اقتصاديا مكان الباقى الزوائد الذين ينبغى ترحيلهمعلى المانتو سنانات كان موضوع سياسة الحكومة الاعتماد على العمالة المهاجرة بدرجة متزايدة (لبيتون35:1986) .

يتدفق الحد وبما كان السبب الاكثر اهمية لتحول حكومة الفصل العنصرى حول الحقوق الاقتصادى للافارقة هو الاعتراف بانها خسرت الحرب ضد تحضر الافارقة .

مما لاشك فيه ان الفصل العنصرى ابطا تدفق الافارقة الريفيين الى المناطق الحضرية رغم ان المناطق الريفية كانت فقيرة هموما وساعمت بنسبه ضيئلة من الدخل القومى اكثر من نصف جميع الافارقة .

الذين ظلوا يقيمون فى المناطق الريفية فى الثمانيات كان التيار الى المدن يمكن سبلا غارقا قويا لايرحم بينما يتم ترحيل الالاف من الافارقة الفقراء يوميا الى اوطانهم .

وسيعود الالاف غيرهم الى جانب ذلك لقد هورnp بشئ من التحول بعيدا من الاقتصاد المنظم .

الغاية والذى ساعده على ثراء مؤيدية نحو نسخه من اقتصاديات السوق الحرة لحماية مويديها الاثرياء الجدد من التخل متاثرة بالتاسيرة .

بدات الحكومة فى النظر فى مزايا لغاء الخصخصة والغاء تنمية الاعمال التجارية الصغيرة ووالشركات الصغيرة حتى الافريقين الملونين والعنود وحتى فى المناطق الحضربة .

وتضخمت التغييرات فى السياسة انشاء SBDC فى عام 1981م والذى سمح لاقراض بعض رجال الاعمال غير البيض .

وسلسلة من التقارير الاقتصادية الحكومية الذى اكد بشكل متزايد على اهمية الاعمال الصغيرة فى الثروة .

وخلق فرص العمل وفى الاستقرار السياسى (رودجرسون 1987) كما يشير احد الناقدين الى ان حماس الحكومة تجاه القطاع غير الرسمى.

قد يعكس ايضا رغبتها فى اعفاء ارقام البطالة الهائلة بالفعل فى ارقام العمالة المشكوك فيها فى القطاع غير الرسمى (فاتراس التسعينات)

–بحلول نهاية الثمانيات كان هناك مالايقل عن 500.000 شركة افريقية مملوكة فى جنوب افريقيا بما فى ذلك 12000–100 سيارة اجرة 15000 من الباعة المتجولين.

والبائعين 5000 صاحب متجر صغير 700 مصنع الغناء الخلفى فى جنوب افريقيا 2990 (ma hrass199.khoss) .

حسب تقرير اخر وبما فى بيع 40% من متاجر بيع الخمور فى جنوب افريقيا (شيبن) او بجحوارات فى البلدات السوداء (ROGERSON1987:48) .

على الرغم من ان هذا بدا وكانه تقدم فان معظم هذه المؤسسات لاتشكل اساسا سليما التراكم الراسمالى الحقيقى مع تقدم التسعينات واصبحت قيودهم اكثر وضوحا .

–لقد غير حكومة الفصل العنصرى ايضا تواجدوا فى سوق العمل تمت المصادقة على النقابات العمالية السوداء فى عام 1979م وسمح للافارقة بوضع حضرى دائم فى عام 1987م وبدات الوظيفة فى التلاشى.

فى اواخر السبعينات تم المساح تدريحيا للافارقة بالتقدم والى وظائف باشرافية وادارية ماهرة فى الشركات التى لايمتلكونها.

لكن التقديم تباطا بسبب التحيز والانحياز العنصرى والمنتجات المتمثلة فى ان المدارس والكليات السوداء لم تتقيد كثيرا نحو الافضل فى الواقع تدهور الكثير منها .

استراتيجيات التمكين الاقتصادى الاسود :

سياسة التمكين الاقتصادى الاسود فى المؤتمر الوطنى الافريقي:

وجعل التقدم الاسود فى الاقتصاد الذى يهيمن عليه البيض التمكين الاقتصادى الاسود عاملا رئيسيا للحكومة الجددية‌فى عام 1994م.

من الغريب ان وثائق السياسة الاقتصادية للمؤتمر الوطنى الافريقيى وثيقة برنامج التعمير والتنمية فى عام 1994م.

وبالكاد تعترف بتمكين السود الاقتصادى باعتباره قوة دفع مهمة السياسة تشير الوثائق السابقة الى العمل الايجابى .

فى مكان العمل لتصحيح عدم المساوواة فى الماضى فى تدريب التكتلات الاحتكارية وتعزيز لاعمال التجرية الصغيرة فى السياسة الاقتصادية للمؤتمر الوطنى الافريقى.

الجاهز الحكم شملت دمقرطة الاقتصاد وتمكين المضطدين تاريخيا (المؤتمر الوطنى الافريقى 1992: الفقرة 2–1–1د) .

لكنه توفق هناك على هكس قضايا مثل السياسة التجارية المعادن وسياسة الاستثمار الاجتماعى على سبيل المثال.

لم تكن هناك افكار ملموسه حول تنفيذ برامج التمكين صياغة وثائق السياسة الاقتصادية للاكاديمين والباحثين المعترفين المثقفين الاخرين.

اصبح التمكين الاقتصادى الاسود كلمه طنانه للشركة .

وربما كان المثقفون يترددون فى ان ينظر عليهم على انهم رجال اعمال هو يكون هناك عامل اخر يتمثل فى .

ان التمكين كان قضية واسعه تشمل الاقتصاد فى فى حين ان مجموعات السياسات كانت ضيغه وتركز على الموضوعات التقليدية مثل التجارة فى الزراعة وصناعة التعدين والتمويل العام .

–كما بقيت الاعمال السوداء مجموعة مصالح مجزاه وضعيفة التنظيم بينما بدا البسار فى تحالف المؤتمر الافريقى اكثر ضررا من الراسمالية السوداء من الراسمالية البيضاء.

ربما افترض واضعف السياسات الاقتصادية ان التمكين الاقتصادى الاسود كان ضمنيا فى مفاهيم تحقيق المساواى.

بالتاكيد فشلوا فى حراك اهميتها السياسية سياسة من ناحيتين .

اولا: بالمعنى الضيق المؤتمر الوطنى الافريقي الذى يتواصل بشكل فعال مع دائرته الانتخابية الحالية والمحتمله .

ثانيا: بالمعنى الواسع لاهمية وجود طبقة وسطى سوداء قوية لدعم الديمقراطبة كما صرح بهيكى سببا الرئيسى التنفيذى لمؤسسات بونتي جنوب افريقيا للاعمال التجارية (BUSA) الديمقراطية ان تكون مستدامة بدون التمكين الاقتصادى الاسود.

ان مايحدث فى زيمباوى اقل سياسية من الناحية الاقتصادية لان التمكين الاسود لم يتم تقديمه هناك (نشرة اخبار الهندسة اليومية على الانترنت 28 مايو 2004م) .

وكاول بيان نتقابى كان ضرب التصدير ووالتنمية اول حقيقة السياسة الاجتماعية والاقتصادية للمؤتمر الوطنى الافريقي.

بعد عام 1990م والتى لعبت فيها القيادة السياسة دورا رئيسيا فى صياغة رئيس ليس فقط دور الموافقة ولتعديل وبهذا المعنى.

لايزال متخصصون فى صياغة وثيقة الاستعداد للحكم للعام 1992م .

مع كل رزماتر المؤتمر الوطنى فى جوهانبسبيرج يصلغها الى حد كبير ركزت المناقشات الاقتصادية فى مؤتمر عام 1992م .

على عدد قلبل من القضايا البارزة مثل لتاميم والعلاقات مع البنك الدولى وصندوق انقد الدولى (imf) .

فى حين ان العديد من القضايا المثيرة الجدل قد تكون مازالت مثيرة للجدل .

الصياغات التكنولوجية لم يلحظعا احد باتراف RDP بان سفينة مالك الشركات البيضاء الاحتكارية الارض والثروة الاقتصادية تخلق توترات اجتماعية وعرفية وتضر بامكانيات الاقتصادية لقد الزم المؤتمر الوطنى الافريقى .

ومخرطة الاقتصاد وتمكين المضطهدين تاريخيا وبشكل اكثر تحديدا اشار الى ان الهدف الرئيسى لحزب الديمقراطى الترددى هو الغاء تجديد الملكية من الملكية تماما .

من خلال سيايا تركز على التمكين الاقتصادى الاسود ان يسمح للمؤسسات المالية بالتمييز على اساس وكالات الدولة العرف.

وستوفر الشركات العامة ، 4 جرارات راس المال والمناقصة لتسهيل التمكين الاقتصادى السود .

وكانت هناك الى جانب تدريب وتطوير رجال الاعمال السود وشركاتهم كان برنامج التعمير والتنمية محددا فقط بشان التمكين الاقتصادى السود .

فى حالة تنمية الاعمال التجارية الصغيرة حيث كانت القضايا البارزة هى الوصول الى الائتان لمهارات الاسواق والمؤسسات الداهمة للموتمر الوطنى الافريقى 1994م الفقره 5-1-4 ، 3-6-4 القسم 4006.

لذا بينما اقر حزب الاصلاح والتنمية بالاهمية السياسية والاقتصادية للتمكين الاقتصادى الاسود الا انه فشل فى توقع التحديات الهائلة .

التى ستظهر عندما تحاول الحكومة تنفيذ سياسة التمكين الاقتصادى السود اوربما تجنب الامر .

عندما تولى المؤتمر الوطنى الافريقى مقاليد السلطة فى حكومة الوحدة الوطنية (GUV) تم تفتيش قوة التمكين الاقتصادى الاسود الخاصة وتنسيقها.

-وهلمت ضمن مجموعة غامضة للغاية من المبادئ التوجيهية امشتركة كما هو موضح من قبل RDP .

حتى الموتمر الرئيسى للمؤتمر الوطنى الافريقيى فى نهائة عام 1997م حيث وضعت اطارا سياسا للاعلام انتخابات عام 1999م .

وحكومة مبيكى المقبلة فان قيادة المؤتمر الوطنى الافريقى لايمكن ان تشير الا الى الحاجة الى استرتتيجية متماسكة للتمكين الاقتصادى الاسود (المؤتمر الوطنى الافريقى 1997م)

التمكين الاقتصادى الاسود والمشتريات الحكومية .

-احد الطرق المهمة للتمكين الاقتصادى الاسود كانت الى الشراء :

تخصيص الوقود العامة فى 1995-1996م تموضع استراتيجية مؤقته تسمى حطة من 10نقاط داخل الحكومة الوطنية للعقود الاصفر.

اذا كانت شركة المناقصات مملوكة بالكامل للسودان وتمتلكها نساء ، فبامكانها الحصول على ميزة سعرية للعطاء تقل بنسبة 13.94% اذ ام اتسيفاء واحد فقط من المعايير (CARGILL1999 CHAPTER16) .

كان للاستراتيجية عدة قبود لم يكن معيارا بالملكية السوداء فعالا دائما فقد اختبات بهض الشركات المملوكة للبيض.

وراء شركات الواجهة السوداء للاغراض المزايدة وكانت بعض الشركات المملوكة للاسود اقل تقديمة من الشركات البيضاء او الاجنبية .

فى برنامج التوظيف والتدريب لقد تلمت لوحات المناقصات تجنب بعض هذه العثرات ولكن النظام ظل اقل من الكمال .

وهناك قبدا اخر يتمثل فى حقيقة ان العديد من سلطات المناقصات قد تم انشاؤها حديثا بهد عام 1994م وخاصة مجالس المناقصات المحلية التسع .

على الرغم من استفرار عدم اتساق انظمة التمكين للتمكين فقد علم مقدمو العطاءات العقود الحكومية ان عليهم ان يكون لديهم عنصر قوى للتمكيم الاقتصادى الاسود مما شك فيه ان اصحاب الشركات السوداء والشركات .

فى قطاع البناء واعمال تكنولوجيا المعلومات ، ومراجعة الحسابات والاستشارات القانونية ، استفادوا بشكل كبير من التنبئ العشوائى للتمكين الاقتصادى الاسود فى المناقصات الحكومية

التمكين والتخصيب ام ان هذا هو السؤال الخطا؟

–بدات واحدة من اهم تديبات التمكن الاقتصادى الاسود فى عام 1993م عندما قامت شراكة SAN1900 العملاقة التى تتخذ من شركة افريكانس للتامين بتفكيكها باصل كبير فى ايادى سوداء وكان هذا ايضا غزوة رائدة من قبل مؤسسة التنمية الصناعية المملوكة للدولة والتى ساعدت فى تمويل الصفقة كانت مؤسسة التنمية الصناعية واحدة من اولى شركات التمويل التى دعمت هذا النوع الاكبر من مشاريع والتمكين المتمثلة فى نقل ملكية الشركات المخصخصة او غير الممولة القطاع الخاص من الخصخصة الى ملكية سوداء كانت هناك طرق مختلفة المشاركة 4 اسهم التخزين بينما تم العثور على المشترين السود تمويل نقل الملكية او اخذ حصة اقلية فى شركة يتم نقلها الى مالكيها السود.